المعالم الدلالية في (مطول) التفتازاني

تعريف الدلالة:

إن مفهوم العلامة خاصة والدلالة عامة بوصفه مصطلحاً نشأ ضمن حدود اللغة والبلاغة والمنطق والفلسفة وعلم الأصول، وهو عند التفتازاني يعني : (كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والأوّل : الدّال ، والثاني : المدلول ، والدّال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات))[1].

الدلالات العقلية:

الدلالة العقلية أو المنطقية يتحول الفكر معها من الحقائق الحاضرة إلى حقيقة غائبة عن طريق المسالك العقلية بمختلف أنواعها[2]. نحو دلالة الدخان على النار، إذ يتم استحضار الدلالة الغائبة بحقيقة حاضرة والذي يربط بين الأمرين هو العقل، ولهذا سميت الدلالة المستحضرة بالدلالة العقلية.

وهذه المسالك المعتمد عليها في رصد الدلالة المنطقية تتحدد في مسلك البرهان القاطع، الذي يتقيد بقيود المنطق العقلي .

يرى التفتازاني في قول الله تعالى من سورة الفاتحة : ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ أن الدلالة الموجودة دلالة عقلية [3] ليست حسية أي المعنى المطلوب هنا طريق الحق أي دين الإسلام .

فلا يكون حصول المعنى هنا حسيًّا أو لوجود قرائن لفظية أو غير لفظية إنما يحصل المعنى وتحضر الدلالة بإعمال العقل.

---

(1)- سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني: المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم) (ت792هـ) ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001م:507.

(2)- عبد السلام المسدي،اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية، تونس، دط، 1986: 47

(3)- التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:520

أشار في شرحه للآية﴿ وضربت عليهم الذلة ﴾ [1] ((ويحتمل أن يشبّه الذلة بالقبة أو الطين، وتكون القرينة إسناد الضرب المُعدى بـ""على" إليها، فيكون استعارة بالكناية[2]

ومن خلال شرحه لهذه الاستعارة نجد الدلالة التي يخلص إليها، دلالة عقلية غير واضحة في المعنى المعجمي للكلمات المكونة للجملة بينما نخلص إلى الدلالة بإعمال العقل.

دلالات الترادف:

تشكل كل قائمة عند تصنيف المدلولات إلى قوائم حقلاً دلالياً يتيح استعمالاً أمثلاً لمفردات اللغة، وفي سبيل ذلك اتُخذت معايير معينة منها استنباط العلاقات الأساسية بين الأدلة اللغوية، فقد تكون هذه العلاقة مبنية على أساس التضاد أو التقابل، أو على أساس التماثل أو الترادف أو على أساس التدرج أو التعاقب، أو غير ذلك من العلاقات التي يتشكل على أساسها الحقل الدلالي.

وميّز علماء الدلالة بين ثلاثة أنواع من الحقول الدلالية: الحقول الدلالية المحسوسة المنفصلة، والحقول الدلالية المحسوسة المتصلة، والحقول الدلالية التجريدية.

يرى التفتازاني في المطول أن إيراد المترادفات في كلام العرب إنما هو لإيضاح المعنى لأن كل ما هو واضح يكون خفيا بالنسبة لما هو أوضح منه.وعليه فالدلالة عنده تأتي بإيراد العدد الكافي من الألفاظ لحصول الدلالة .

دل على ذلك في شرح البيت :

حِدق الآجال آجال و الهوى للمرء قتال [3]

الأول جمع (أجِل) بالكسر و هو القطيع من بقر الوحش, و الثاني جمع(أجل) و المراد به منتهى الأعمار.

---

(1) – البقرة: 61

(2)– التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:371

(3)– نفسه:683

دلالة الحذف:

وقد يأتي الكلام على الحذف، ثم تراه يحتمل أن يكون المحذوف هو المسند أو المسند إليه، على نحو ما ترى في قول الله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾[1]، ففي هذه الآية الكريمة يحتمل أن يكون المحذوف المسند إليه، وتقديره: فصبري صبر جميل أو فشأني وأمري صبر جميل .ويحتمل أن يكون المحذوف المسند، وتقديره: فصبر جميل أولَى بي، أو فصبر جميل أجمل. والصبر الجميل: هو الذي لا شكوى معه. وغير الجميل ما كان معه شكاية، ولكنه خير من عدمه. فيصح تفضيل الصبر الجميل عليه.

والأرجح، أن يكون المحذوف هو المسند إليه، إذ الآية الكريمة مسوقة لمدح يعقوب – عليه السلام– وحين يكون المحذوف والمسند إليه يكون الكلام دالًّا على حصول الصبر له. إذ التقدير: فأمري أو فصبري صبر جميل. أو على جعل المحذوف هو المسند، فليس في الكلام ما يدل دلالةً مباشرةً على حصول الصبر ليعقوب- عليه السلام– إذ تقديره: فصبر جميل بي أو فصبر جميل أجمل وذلك ذكره سعد التفتازاني في المطول.

قال التفتازاني صاحب كتاب: "المطوّل على التلخيص "بقوله: "إنما قال –أي: الخطيب القزويني– في المسنَد إليه: "حذفُه"، وفي المسنَد: "تَرْكُه"، رعاية للطيفة –يعني: لأمر لطيف– وهو: أنّ المسنَد إليه أقوَم ركنٍ في الكلام، وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسنَد، فحيث لم يُذكَر لفظاً فكأنّه أُتي به لِفَرْط الاحتياج إليه، ثم أُسقِط لغرَض، بخلاف المسنَد، فإنّه ليس بهذه المثابة في الاحتياج، فيجوز أن يُترك ولا يؤتى به لِغرض.

وقال في البيت :

قال لي كيف أنت؟ عليل سهر دائم وحزن طويل

---

(1) يوسف: 18

((أي أنا عليل،فحذف لضيق المقام، وللاحتراز عن العبث ولتخييل العدول إلى شهادة العقل)).

دلالة التخصيص:

يقبح استعمال هل في كل تركيب يتقدم فيه المسند إليه على الخبر الفعلي أو المفعول على الفعل، كقولك: هل زيد قام؟ وهل زيدًا أكرمت؟ ووجه قبحه عند الجمهور أن التقديم في هذين الحالين قد يكون للاختصاص، والاختصاص يقتضي وقوع النسبة والعلم بها، وأن الدلالة هنا هي السؤال عن الفاعل أو المفعول، وهل لا يُؤتى بها لهذا، بل هي للتصديق، أي طلب العلم بالنسبة، فإذا كانت النسبة معلومة عند دلالة التقديم على الاختصاص كانت هل لطلب حصول الحاصل، وهذا غير جائز، وظاهر هذا الوجه المنع، ولكنهم عدّوه قبيحًا لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام بالمقدم.

يكون التقديم على خلاف الغالب، لا للتخصيص الذي يقتضي العلم بالنسبة أو لاحتمال تقدير فعل محذوف دلّ عليه المذكور، فيكون الفعل الظاهر قد مُنع من العمل بلا شاغل عنه، وذلك قبيح.

ورجح العلامة سعد الدين التفتازاني أن وجه عدم امتناعه هو الاحتمال الثاني دون الأول، لأننا لو قلنا: إن التقديم في هل زيد قام وهل زيدا أكرمت؟ للاهتمام لم يكن هناك وجه لعدّه قبيحًا، وإلا للزم أن يكون التقديم للاهتمام قبيحًا مطلقًا ولا قائل به، كذا في (المطول) ورجح السكاكي جواز ذلك بلا قبح؛ لعدم إفادته التخصيص، ولأنه ليس مقدمًا عن تأخير، وسبب ذلك وإن لم يذكره السكاكي يرجع إلى طبيعة هل وأصلها، لا إلى دلالة الاختصاص التي يحتملها التقديم، وقد قالوا: إن هل في الأصل بمعنى قد، وترد أحيانًا مسبوقة بالهمزة، فيقال: أهل جاء زيد؟

دلالة الملابسة:

يفهم من كلام الزمخشري حين عرف المجاز العقلي بقوله: أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له. ذكره في (الكشاف) .

ومعناه: أن يسند الفعل إلى فاعل له علاقة وملابسة بالفاعل الحقيقي كما تلبست التجارة بالمشترين في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾[1] وأصله: فما ربح المشترون أو التجار في تجارتهم؛ فهناك ملابسة بين الفاعل المجازي التجارة، والفاعل الحقيقي المشترين، أو التجار، هذه الملابسة هي تعلق الفعل بكل منهما، فتعريف الزمخشري للمجاز العقلي ينص صراحةً على أن هذه الملابسة بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي من حيث تعلق وجود الفعل بكل منهما وإن اختلفت جهة التعلق؛ ولذلك يقول سعد الدين التفتازاني في (المطول): والمعتبر عند صاحب (الكشاف) تلبس ما أسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي.

وذهب بعض البلاغيين إلى أن الملابسة هنا هي العلاقة بين الفعل وما في معناه والفاعل المجازي، بأن يلابسه مطلق الملابسة، ويبدو أن هذا الرأي له سند عند القائلين به ألا وهو الخطيب القزويني: وللفعل ملابسات شتَّى –يقول هكذا– بلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب. وهو نفس كلام الزمخشري في (الكشاف) نقله عنه الخطيب، لكن المتتبع لكلام الخطيب يرى أنه قد شرح وجهة نظره بعد ذلك وبين مراده من كلامه بما يعود إلى الرأي الأول. يقول الخطيب في (الإيضاح): وإسناده –أي: الفعل أو ما في معناه– إلى غيرهما لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز، كقولهم في المفعول به: عيشة راضية، والمعروف أن العلاقة في المجاز اللغوي تكون بين المنقول عنه والمنقول إليه، أو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فقياسًا عليه تكون علاق المجاز العقلي بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي طردًا للباب على وتيرة واحدة.

ورجح العلامة سعد الدين التفتازاني أن وجه عدم امتناعه هو الاحتمال الثاني دون الأول؛ لأننا لو قلنا: إن التقديم في هل زيد قام وهل زيدا أكرمت؟ للاهتمام لم يكن هناك وجه لعدّه قبيحًا، وإلا للزم أن يكون التقديم للاهتمام قبيحًا مطلقًا ولا قائل به، كذا في (المطول) . ورجح السكاكي جواز ذلك بلا قبح؛ لعدم إفادته التخصيص، ولأنه ليس مقدمًا عن تأخير، وسبب ذلك وإن لم يذكره السكاكي يرجع إلى طبيعة هل وأصلها، لا إلى دلالة الاختصاص

(1) البقرة: 16

التي يحتملها التقديم، وقد قالوا: إن هل في الأصل بمعنى قد، وترد أحيانًا مسبوقة بالهمزة، فيقال: أهل جاء زيد؟ ومن ذلك قول الشاعر :

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

الأكم: هو الموضع الذي يكون أشد ارتفاعًا مما حوله، فلما طالت ملازمتها الهمزة تشربت منها معنى الاستفهام، فسقطت الهمزة وبقيت هل دالة عليها ، ولما كانت "قد" لا تدخل إلا على الأفعال كانت كذلك هل التي بمعناها، وعلى ذلك إذا وجد الفعل في التركيب وجب مراعاة معنى هل الأصلي في لزوم إيلائها الفعل، وإن لم يوجد الفعل أصلًا في التركيب روعي في هل معنى الاستفهام الذي استمده من الهمزة، فجاز دخولها على الاسم، ولذا لا يقبح أن يقال. انتهى من) المطول . (وكما يقبح دخول هل على المعرفة وبعدها فعل، فإنه يقبح دخولها على النكرة المتلوة بفعل نحو: هل رجل سافر؟ لنفس الأسباب المذكورة، والقبح هنا في تقديم النكرة باتفاق البلاغيين؛ لأنه يفيد الاختصاص، حتى على مذهب السكاكي، إذ يرى أن الأصل: هل سافر رجل؟ فرجل فاعل في المعنى، إذ هو بدل من الضمير المستتر في سافر، وقد قُدم من تأخير.

الدلالة السياقية:

لقد ذكر البلاغيون أن المسند يذكر في الكلام، لكون ذكره هو الأصل، وليس في الكلام ما يقتضي العدول عنه. وذلك كقولك ابتداء: زيد صالح. وتذكر المسند؛ لأنه ليس في الكلام ما يدعو إلى حذفه. وملاحظة مقتضَى المقام هنا هو المزية البلاغية. قالوا: ويذكر للاحتياط لضعف التعويل على القرينة، أي: أن في الكلام قرينة تدل على المحذوف لو حذف، إلا أنه ليس لها من القوة والإيضاح ما يلهم السامع المعنى.

ويضعه من أول الأمر بين عينيه، وذلك كقولك لِمَن سأل: من أكرم العرب وأشجعهم في الجاهلية؟ فتقول في جوابه: عنترة أشجع العرب، وحاتم أجودهم. فتذكر أشجع، وأجود؛ خشيةَ أن يلتبس على السامع، إذا قلت: عنترة وحاتم، من غير أن تعين صفة كل واحد منهم، فلا يدرَى أيهم الأشجع والأجود؟

وقد ذكر العلامة سعد الدين مثالًا لهذا الغرض، هو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[1] .

حيث ذكر المسند في قوله (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) مع دلالة السؤال عليه؛ احتياطًا لضعف التعويل على القرينة.

وقد يذكر المسند للتعريض بغباوة السامع، كقوله تعالى﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾[2] وذلك في جواب قولهم: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[3] . فلو قال: بل هذا، لكان المسند مفهومًا لدلالة السؤال الصريح عليه، إلا أنه –عليه السلام– عدَل عن الحذف، لأن في الحذف تعويلًا على ذكاء المخاطب، وتنويهًا بفهمه. ألا ترى أن المولى –عز وجل– إذا خاطَب العرب والأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي؟ وإذا خاطب بني إسرائيل، أو حكى عنهم جعل الكلام مبسوطًا؟

ومثله: قولك: محمد نبينا. في جواب مَن قال: من نبيكم؟ فتذكر المسند، ولو حذفته لدل عليه السؤال دلالةً واضحةً، ولكنك ذكرته؛ تعريضًا بالسامع، فإنه لو كان له فهم لم يسأل عن نبينا؛ لأنه أظهر من أن يُتوهم خفاؤه، فيجاب بذكر أجزاء الجملة؛ إعلامًا بأن مثله لا يكفي معه إلا التنصيص؛ لعدم فهمه بالقرائن الواضحة.

وقد يذكر ليتعين بالذكر كونه فعلًا، فيفيد التجدد والحدوث؛ لأن الفعل في أصل وضعه يدل على ذلك، أو ليتعين كونه اسمًا فيفيد الثبوت والدوام. تقول: زيد منطلق وعمرو ينطلق. فلو حذفت المسند الثاني، وقلت: زيد منطلق وعمرو .لفهم انطلاق عمرو من الكلام الأول. ولكنك آثرت ذكر المسند؛ لتدل بصيغة الفعل على أنه يتجدد منه شيئًا فشيئًا، فهو ينطلق انطلاقًا عقب انطلاق. وتقول: زيد ينطلق وعمرو منطلق. فتذكر المسند فيهما، ولو حذفت الثاني لفهم من الكلام السابق انطلاق عمرو فقط، ولم يفهم منه الاستمرار. فأردت أن تنص على استمرار انطلاق عمرو، فذكرت المسند.

---

(1)– الزخرف:9

(2)– الأنبياء: 63

(3)– الأنبياء:62

قد يذكر المسند لزيادة تقرير الكلام، وتثبيت معناه وتوضيحه حين يتعلق الغرض بذلك كما سبق أن ذكرنا، قال الله تعالى:﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[1]

فإن المسند لو حذف لدل عليه السؤال، وقد جاء كذلك في آيات أخرى إلا أن المقصد من ذكره هنا زيادة تقرير خلق الله للسموات والأرض. ومثله: قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّة ﴾[2] وقد ذكر المسند في قوله.: ﴿ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ وفي السؤال ما يدل عليه كما ترى. والمقصود من الذكر: أن يتقرر أن الله أحياها، وفيه إشارة أخرى، وأنه لا يُسأل عن الإحياء بعد الموت أعني: عن إمكانه .سؤال مستبعد منكر إلا مَن في عقله غشاوة تحجبه عن الإدراك النافذ والرؤية الصادقة.

وفي مجال المبحث السياقي –أيضاً– وفي باب المشبه والمشبه به، يقول التفتازاني: (وهو أن يقيّد المشبه أو المشبه به أو كلاهما بشرط وجودي أو عدمي،يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام)[3]، وهذا يعني أن الدلالة تنتج من خلال السياق الذي جرى فيه المقال.

الدلالة ووجود القرينة:

يشترط المناطقة في الدلالة الاطِّراد ، وهو كون اللفظ كلما أطلق فهم منه معناه بالنسبة إلى العالم بالوضع . بينما الاصوليون وأهل العربية لا يشترطون ذلك، بل يكفي في الدلالة تحققها في الجملة ، كأن يفهم المعنى من اللفظ في بعض الأوقات بوساطة القرينة

---

(1)- الزخرف:09

(2)– يس:78–79.

(1) التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:344.

[1] . ويكفي في اللزوم عندهم مطلَقُه : عقلياً أو غير عقلي، بيِّناً أو غير بيِّن، ولهذا يجري في دلالة الالتزام عندهم الوضوح والخفاء [2] .

المعنى التخييلي(الدلالة الإيحائية) الدلالة الهامشية:

إن هناك أهمية بالغة للمعنى الإيحائي، وذلك في كونه يعمل على استنباط الدلالة الكامنة في المفردة اللغوية لما تؤديه هذه الأخيرة من وظائف، بحيث يستشف قدرتها على الإيحاء بناء على ما تتميز به من شفافية معينة[3].

إن الكلام الحقيقي يمضي يدل على معنى لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه دلالته منه، إلا إن فيه من تشبيه واستعارة وكفٍّ ما ليس في الأول، (والكَفُّ حذف الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام)، وذلك كقولنا: عطاء فلان مزنٌ واكف، فهذا تشبيه ، وقد دل على معنى قوله: عطاؤه كثير وافٍ) [4].

يرى السعد :فنُقِلَ اللفظ إلى الكلمة الجائزة ،أي:المتعدية مكانَها الأصلي[5]لأنهم جازوا به موضعه الحقيقي الأول إلى موضعه الثاني، فكأنه مسلك ووسيلة إلى الانتقال من المعنى الحقيقي إلى الخيالي[6].

---

(1)- محمد بن علي الصبان(ت1206هـ)حاشية الصبان على (شرح (السلم المرونق) – في المنطق – للملوي) ، مط عيسى البابي الحلبي ، مصر:50.

(2)- التفتازاني: المُطَوَّل على(تلخيص المفتاح للقزويني) مط أحمد كامل، تركيا، 1330هـ ، :307.

(3)- أحمد مختارعمر، علم الدلالة: 39.

(4)- أبو الحسين أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : (ت395هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1418هـ = 1997م: 149 – 150 .

(5)- التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:352.

(6)- د . أحمد مطلوب، المصطلحات البلاغية : ج3 ، مط المجمع العلمي العراقي، 1983 – 1987: 193.

ويقول كذلك في هذا الصدد:(الإيماء إلى وجه بناء الخبر:أي إلى طريقه، تقول:عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته،أي على طرزه وطريقته...وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطِن على الخاتمة)[1].

و تطرق إلى المعاني الدلالية حسب الاستعمال بقوله: ((أن الفرق بينه وبين (رأيت أسدا)أن الاشتراك تم في جنسين مختلفين كالأسد والإنسان بخلاف الطيران والعدو فإنهما جنس واحد، وهو المرور وقطع المسافة، وإنما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تحلل السكنات، وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس[2].

وفي الضرب نفسه أورد التفتازاني الدلالة الهامشية في رؤيته لاستعمال(إن) التوكيدية في هامشها دلالة على أن المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به كما في قولك (إنك لعالم كامل), ويضيف أنه (إذا أراد أحد تنبيه المخاطب أن المتكلم كاذب في ادعاء أن الخبر على وفق اعتقاده , تؤكد الحكم و إن لم يكن مخاطبك منكرا) [3]

ومثال هذا الصنف شرحه دلالة البيت كقوله:" قالوا اقترح شيئا" من اقترحت عليه شيئا إذا سألته اياه من غير روية و طلبته على سبيل التكليف و التحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه, ومن اقتراح الكلام و هنا دل على المقدر وهو فعل مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة و تحسين الشيء [4]

(قالوا اقترح شيئا لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة و قميصا)

أي خيطوا لي جبة أشار فيها إلى دلالة المصاحبة في لفظ اطبخوا لوقوعها في صحبة الطعام.

وأشار إلى دلالة المعاني في إيراد معاني بعيدة و معاني قريبة وأراد بها البعيد

---

(5)- التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:75.

(1) التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:365

(2) نفسه: 53

(3) نفسه: 648

اعتمادا, وسماه الإيهام, نحو قوله عز وجل ﴿الرحمن على العرش استوى ﴾ معنى استوى القريب الاستقرار و معناها البعيد استولى و لم يقرن به شيء .[1]

دلالة الالتزام:

وكذلك إذا قلت: (سل القرية) ينتقل الذهن بسبب الوضع إلى معنى القرية ، ثم بواسطة استحالة تعلق السؤال بالقرية ينتقل انتقالاً ثانياً إلى (أهلها) انتقالاً عقلياً . وكذا في سائر أنواع المجازات ينتقل العقل من اللفظ المعروف بالقرينة إلى المعـنى المراد انتقالين :

أحدهما وضعي ، وثانيهما عقلي . وهذا هو معنى دلالة الالتزام) [2] .

اللزوم في الاستعارة ظاهر؛ لان وجه الشبه هو أخص أوصاف المشبه به، فينتقل الذهن من المشبه به إليه لا محالة. فالأسد – مثلاً– يستعار للشجاع لا لزيد أو عمرو بشكل خاص، ولا شك في انتقال الذهن من الأسد إلى الشجاعة . ويظهر اللزوم في غير الاستعارة بما ذكره بعض المتأخرين من أن اللفظ إذا أطلق على غير ما وضع له فإمّا إن يكون ذلك الغير مما يتصف فعلاً بالمعنى الموضوع له في زمان سابق أو لاحق، فهو مجاز باعتبار ما كان، أو باعتبار ما يؤول إليه، أو مجاز بالقوة ، كالمسكر (للخمر التي أريقت) . أو يكون ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي جملة، فحينئذ ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي إليه جملة. فان لم يتصف به بالقوة ولا بالفعل فلا بد حينئذ من إن يراد باللفظ معنى لازمٌ لمعناه الحقيقي ذهنا ، أي : معنى ينتقل الذهن إليه جملةً من المعنى الحقيقي ، ولا يشترط أن يلزم من تصور الأول تصور الثاني [3] .

أن مجاز الاستعارة والمجاز المرسل قد يتداخلان معاً؛ لأن (اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مجازاً مرسلاً، وان يكون استعارة، باعتبارين، وذلك إذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة: احدهما المشابهة، والآخر غيرها،

---

(4) نفسه: 662

(2)–التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: 356 .

(3)– نفسه 356 .

كاستعمال المشفر في شفة الإنسان، فانه استعارة باعتباره قصد المشابهة في الغلظ ، ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد –أعني : مشفر البعير– في مطلق الشَّفَةِ)[1].

الدلالة الوضعية والعرفية:

أي إن المنطوق الصريح قد يكون حقيقة شرعية أو عرفية أو لغوية ، وقد يكون مجازاً ، إذ المجاز موضوع بالوضع النوعي ، لا بالوضع الشخصي ، أي إن (العلاقة يجب إن تكون فما اعتبرت العرب نوعها. ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات ؛ لأن أئمة الأدب كانوا يتوقفون في الإطلاق المجازي على إن ينقل من العرب نوع العلاقة ، ولم يتوقفوا على إن يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب إن يثبت إن العرب يطلقون اسم السبب على المسبَّب، ولا يجب إن يسمع إطلاق الغيث على النبات) [2] .

إن المحقَّقَ عند النحاة إن جملة الشرط تدل على سببية الأول ومسببَّيَّة الثاني [3] . وهذا لا يمتنع في حالة كون الحكم – وهو الجزاء – مسبَّباً عن القيد (أي: الشرط)، في مذهب الفريق الأول ، فالحكم هو الجزاء والشرط قيدٌ لهُ ، وينتفي الحكم بانتفائه. وهذا هو مدلول الشرط وضعاً لغوياً.

دلالة الإضافة إلى اسم الفاعل:

---

(1)– نفسه: 374.

(2)التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: 355.

(3) نفسه 153، وحاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول: 153 (مطبوع مع المطول م . س)

دلالة الحدوث والثبوت مسألة يحددها السياق اللغوي ، فهناك أسماء فاعلين تدل على الثبوت ، كما أن هناك صفات مشبهة تدل على الحدوث ، مع أن أصل الحدوث لاسم الفاعل والثبوت للصفة المشبهة . فإذا احتكمنا للسياق اللغوي والضوابط التي وضعها

النحاة للتمييز بين الصفة المشبهة واسم الفاعل سهل علينا الأمر. وذهب الدماميني[1] إلى أن اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته معنوية حقيقية محضة وعندها يقع صفة للمعرفة ولا يعمل؛ لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته لفظية غير حقيقية؛ لتمام المشابهة فيقع عندئذ صفة للنكرة، ويعمل فيما أضيف إليه. وورد عند التفتازاني أن" الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضي والحال والاستقبال، فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقية كما في ﴿ مالك يوم الدين﴾[2]، وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما في ﴿ جاعل الليل سكنا ﴾ [3].

دلالة "لا" النافية للجنس:

تناول سعد الدين التفتازاني في تعليقه على تفسير الآية ((ذلك الكتاب لا ريب فيه)) "لا" النافية للجنس من عملها النحوي إلى الدلالي موضحا أنّ الصّورة فيها إشارة إلى علوّ شأن هذا الكتاب، وأنّه في المنزلة العليا بالنّسبة لغيره. ولمّا كانت هذه منزلته فقد نفى الرّيب عنه[4]، دون التعرّض لغيره من الكتب السّماوية الأخرى، فكلّها في أصلها الأوّل من عند الله عزّ وجل، ثمّ استأنف خبراً آخر على سبيل الاستغراق مخبراً بأنّه هدى في نفسه. إلا أنّ في الصّورة الثانية ملحظين آخرين يزيدان عن الصّورة الأولى، ففيها إضمار خبر (لا) النافية للجنس، وفيها تعزيز المقطع الأخير بالجار والمجرور، وفي ذلك فوائد: أولاها:

---

(1) ياسين بن زيد الدين الحمصي، حاشية ياسين على شرح الفاكهي *على* قطر الندىدار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2 : 134

(2) الفاتحة: 03.

(3) محمد علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تح: إبراهيم شمس الدين ، ط1 بيروت دار الكتب العلمية 1997م) 2: 360 .

(4)التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:354.

الإيجاز في جملة (لا النافية للجنس)، وثانيها: دلالتها على ما دلّت عليه الأولى، ومنتهاها: إدخال الجار والمجرور على المقطع الأخير، وما في ذلك من اختصاص، حيث أثبت الحقّ تبارك وتعالى الهداية للقرآن، ثمّ جعله مختصّاً بذلك دون غيره، فهو مقصد الهداية، وفي هذا تعريض بغيره من الكتب الدّنيويّة، حسب دلالة جملة الاختصاص[1]. أمّا الصورة الأخيرة، فجائزة إعراباً، لكنّ فيها تفويتاً لمعانٍ ودلالات انفتح عليها النصّ في الصّورتين الأوليين.

وقوله : (إذا كذبوا) أي:الرسل الثلاثة، مبني على أن تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به، وإلا فالمكذب في المرة الأولى هم الاثنان بدليل قوله: ﴿ إذ أرسلنا إليهم ﴾ أي أصحاب القرية وهم أهل أنطاكية (اثنين)وهما: شمعون ويحيى ﴿فكذبوهما فعززنا بثالث﴾[2]أي: فقويناهما برسول ثالث،وهو بولس أو حبيب النجار [ويسمى الضرب الأول ابتدائيا، والثاني طلبياً، والثالث إنكاريا، ويسمى [إخراج الكلام عليها] أي:على الوجوه المذكورة، وهي الخلو عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث،إخراجا على مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الإخراج، لا على مقتضى الظاهر[3].

الدلالة التركيبية:

وفي مجال الدلالة التركيبية يرى في قول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد المالك، وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي :

---

(1)التفتازاني: المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م:353-354.

(2) يس : 14.

(2) التفتازاني نفسه: 186.

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

<<أي ليس مثله في الناس حي [يقاربه] أي:أبو إبراهيم الممدوح.

والجملة صفة مملكا، أي: لا يماثله أحد إلا ابن أخته الذي هو هشام. ففيه فصل:

بين المبتدأ والخبر، أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي.وبين الموصوف والصفة،أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه.

وتقديم المستثنى، أعني:مملكا على المستثنى منه،أعني: حيّ.ولهذا نصبه،إلا فالمختار البدل،فهذا التقديم شائع الاستعمال.>>[1]

يرى التفتازاني في خضم الدلالة التركيبية <<وأما في الانتقال أي لا يكون ظاهر الدلالة عل المراد لخلل في الانتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود.>> [2]

﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [3]فإن الآية الكريمة مسوقة للاستدلال بانتفاء الفساد على انتفاء التعدد دون العكس، واستحسن ذلك منه جمهور المتأخرين حتى كادوا يجمعون عليه وذهب ابن هشام –رحمه الله تعالى– إلى أن التعريف فاسد من أصله وأنها لا تدل على الامتناعين.

كما بيَّن ذلك السعد التفتازاني أنها واردة على قاعدة أهل المنطق على خلاف الاستعمال الشائع في "لو"، على أن الغزي ذهب إلى أن لا وجه لحمل الآية على مقتضى أوضاعهم من حيث أنه استعمال مجازي. فحينئذٍ لا محذور في حمل الآية على هذا المعنى إذ لا بُعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة إلى أهل اللغة في القرآن. قال: وقد يُقال: تخصيص المعنى الثاني بأرباب العقول لكون اصطلاحهم مقصوراً عليه لا لنفي كونه معنى (لو) عند من عداهم، وحينئذ فلا ينافي ورود الآية على وضع اللغة حقيقة. انتهى كلامه، رحمه الله.

---

(1) التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم :147

(2) نفسه: 148

(3)الأنبياء: 22

لذلك يقول سعد الدين التفتازاني في (المطول):ومما يتم به أمر البلاغة، ويظهر كون كل من المتكلم والسامع كامل المعرفة بجهات حسن الكلام ولطائف اعتباراته، وعندئذ يحدث الأثر المطلوب للكلام البليغ، فيصل إلى أعماق النفوس، ويقنع العقول، ويمتع العواطف بما يحمل من معان جليلة، وصور ساحرة ذات تأثير خلاب ."

فلا يكفي أن يكون المتكلم بليغًا متكلمًا من أساليب الكلام العربي ووجوه اعتباراته، بل يجب كذلك أن يكون المخاطب بهذا الكلام البليغ عارفًا بجهات الحسن وأسرار الجمال في التعبير، وإلا فلا معنى لاستحسانه، ولا عبرة بشأنه؛ لأنه ليس من أهل الذوق والمعرفة بخصائص التراكيب.

أشار سعد الدين التفتازاني إلى النسبة الإيقاعية وكذا الإضافية حيث قال في (المطول) : إن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها، كما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه المجاز، فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه؛ لأنه جاز موضعه الأصلي.

ودلالة تقديم النفي في استدراك سعد الدين في (المطول) قائلًا: وفيه نظر، لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[1]

وقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾[2] وقوله: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ﴾[3] فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي.

فسعد الدين قد جعل القاعدة غالبةً لا لازمةً؛ لأن الآيات الكريمة التي ذكرها ومِثلها كثير في النظم الكريم تقدم فيها النفي على كل وهذا يعني لو سلمت القاعدة أن الله –جل وعلا– لا يكره كل مختال وكل كفار، وإنما يكره البعض دون البعض، والنبي –عليه السلام–

---

(1) لقمان: 18

(1) آل عمران:57

(3) القلم: 10

ليس منهيًّا عن طاعة كل حلاف، بل منهي عن طاعة البعض دون البعض الآخر، وهو ما لا يكون.

إن الوضع كما يكون في الإفراد يكون في التراكيب، إذ (الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص، كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع، مثل هيأة التركيب في نحو: (زيد قائم) موضوعة للإخبار بالإثبات. فإذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين، فإذا كانت العلاقة المشابهة فاستعارة، وإلا فغير استعارة ، وهو كثير في الكلام ، كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار) [1] ، كما في قوله تعالى: ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾[2]، أي : ليرضعن .

الدلالة الصرفية:

إن من أوضح جوانب الدلالة المستفادة من الصيغ والأبنية الجانب الصرفي. ومن الملاحظ أنّ جهود القدماء كانت في هذا المجال موفّقة. وأوشح الأدلة على ذلك ما بحثوه في معاني صيغ الزوائد وحروف الزيادة وعلاقتها بالأبنية وصيغ المبالغة والأسماء المشتقة وأبنية التصغير والتأنيث وغير ذلك. وسوف تكون لنا وقفة متأنية عند هذا الجانب لتحليل كثير من أمثلة اللحن المتصلة بالدلالة الصرفية والاشتقاق، وما يتصل بالثروة اللفظية من مشكلات دلالية.

وفي ذلك المقام حين تطرق التفتازاني لشرح الآية :﴿وما ربك بغافل عما تعملون ﴾[3]

وأما في قراءة (يعملون) بياء الغيبة لأن الضمير لمن سواه من المكلفين وغيرهم، لا له ولهم، ليكون المعنى أنت وهم، لأنه لم يُعهد مثل ذلك في الكلام.

---

(1)التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:380 .

(2) سورة البقرة:233 .

(3) هود:123،النمل:93.

تتضح ههنا الدلالة الصرفية التي عرضها التفتازاني في دلالة إيراد حرف الغيبة (الياء)، لإشارته لضمير الجمع "هم" .

دلالة التضاد:

ذهب التفتازاني[1] إلى نفس هذا الاتجاه أيضاً في قوله: «والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما أو المسندين جميعاً أي باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية ، نحو: يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما ، ويعطي زيد ويمنع لتضاد الإعطاء والمنع، هذا عند اتحاد المسند إليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما أيضاً كما في قولك: زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما أي بين زيد وعمرو كالأخوة والصداقة أو العداوة أو نحو ذلك. وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابساً له ملابسة لها نوع اختصاص بهما بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدون المناسبة بين زيد وعمرو فإنه لا يصح وإن تناسب المسندان وهما كاتب وشاعر ولهذا حكموا بامتناع: خفي ضيق وخاتمي حديد ، وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقاً ، أي سواء أكان بين زيد وعمرو مناسبة أم لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة».[2]

اصطنع الشراح المتأخرون أساليب المناقشة المنطقية مثل "فان قلت" و "سلّمنا" وهم بذلك يقتفون أثر ابن جني الذي كان منهجه تفنيد كل رد محتمل. غير أن المتأخرين استخدموا أساليب المنطق ومصطلحاته، يردّ الشمني أحد شراح المغني على الدماميني وهو الآخر من شراح المغني –قوله: "قد يقال: ليس بين تأثير الأداة (أن) لتخليص الاستقبال

---

(1)السيوطي، بغية الوعاة، جـ2: 285 .

(2) التفتازاني مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين ، شرح السعد المسمى مختصر المعاني ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط/ مطبعة: محمد علي صبيح ، القاهرة (بدون تاريخ) جـ3 :20 .

وتأثيرها لنصب اللفظ تلازم بدليل (سوف)" قائلاً "لا دلالة في عبارة المصنف المعنى إلى – يعني ابن هشام– على التلازم، ولو سلم، فالتأثير اللفظي لوجود التأثير المعنوي، لا لماهيته، ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من أفراد ملزومه بل قد يثبت لبعضها فقط، ككون الجسم ذا ظل في الشمس، فإنه لازم لوجود الجسم، غير ثابت لبعض أفراده كالهواء".

ونقل الشمني شرحاً منطقياً وافياً لقوله تعالى: "ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا"، وللحديث المنسوب إلى عمر رضي الله عنه "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه" عن التفتازاني صاحب المطول، يدل على مدى اتساع عقول أولئك البلاغيين المشارقة المتهمين بتجميد البلاغة العربية[1]

توسيع الدلالة:

قال : " وفيه نظر لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض, كقوله تعالى ﴿ و الله لا يحب كل مختال فخور ﴾[2] و قوله تعالى﴿والله لا يحب كل كفار أثيم ﴾[3] و قوله عز وجل ﴿و لا تطع كل حلاف مهين ﴾[4] فألحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي [5].

قرر التفتازاني أن التقديم يكون لعدة دلالات فقد يريد المقدم من تقديمه: ضرورة شعرية, مراعاة السجع والفواصل فيقول" ضرورة الشعر، أو رعاية السجع، أوالفاصلة أو ما أشبه ذلك[6].

---

(1) التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:128– 129 .

(2) الحديد: 23

(3) البقرة: 276

(4) القلم: 10

(5)التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:125

(6)التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:200